كلية التجارة

بحث عن

إعداد / الباحث -- أيمن مصطفي إبراهيم غازي

العام الدراسي 2008 – 2009

لماذا معايير المحاسبة الدولية ؟

1. لماذا المعايير المحاسبية ؟

كل من يسمع بين الحين والآخر مقولة " الحاجة أم الاختراع" ، وهي ملاحظة تؤكدها التغيرات في الحياة العملية ، وتسري هذه المقولة على التطور والتغيير في المحاسبة بصورة عامة وعلى نشوء معايير المحاسبة الدولية بصورة خاصة ، إذ يمكن - باختصار شديد - إرجاع نشوئها إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة ، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال language of business ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .

2. أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

يمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دوليا :

أولاً- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه :

(1) ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة . فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة الشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة) ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي .

أمثلة عن التناقضات في المعالجات المحاسبية:

معالجة مشكلة الإيجار التمويلي: مرة يعتبر أصلاً وأحياناً مصروفاً دون ضوابط .

تقويم المخزون السلعي أخر الدورة ، فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية وجود 15 طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة .

وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة .

(2) ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية ، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنياً ودولياً : مثلاً اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة .. الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات وغير قابلة للتوحيـد وعقد المقارنات ، باختصار كانت بيانات تلك القوائم مضللة وتؤدي إلى قرارات خاطئة .

لتحقيق هذا الهدف (استبعاد التناقضات ورفع مستوى نضج علم المحاسبة نفسه) كونت ثلاث منظمات مهنية محاسبية في وقت متزامن تقريباً:

لجنة توجيه المعايير المحاسبية ASC في المملكة المتحدة عام 1969

مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في الولايات المتحدة عام 1973

لجنة معايير المحاسبة الدولية ASC عام 1973

ولقد تضافرت جهود هذه المنظمات الثلاث فأثمرت في البدء معايير محاسبية وطنية متماثلة حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية وكذلك القوائم المالية الدورية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات

النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين) وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم ، وتبعها بعد ذلك في خطوة تالية وضع وإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية استناداً إلى سياسة التحسين المستمر CONTINOUS IMPROVEMENT وفق إستراتيجية علمية تستند إلى إطار نظري أتفق عليه من المنظمات الوطنية الدولية السابقة الذكر لغرض تحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة ، وهو ما يمثل اللبنة الأساس في تطوير معايير محاسبية دولية .

ثانياً - انفتاح البورصات وأسواق المال عالمياً :

تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال . فخلال سنوات 1994 - 1999 تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية IOSCOعلى عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية . وقد أصدرت اللجنة بالفعل المعايير الدولية التالية :

المعيار 30 : الافصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

المعيار 32 : الأدوات المالية ، الإفصاح والعرض.

المعيار 39 : الأدوات المالية ، الاعتراف والقياس .

3. مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

(1) الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية . فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوروبية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة WALL STREET في نيويورك , وكذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج , نظرا لكونها تعتمد عموما معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.

(2) تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية ، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

(3) إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي الى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق العربية وحتى الدولية.

(4) توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات , مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

(5) بدأت دوائر ضريبة الدخل في كثير من الدول العربية (الأردن مثلا) تشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تقديم إقرارها الضريبي.

4. مجالات تطبيق المعايير الدولية

الشركات المساهمة: تلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في هيئات أسواق المال (البورصات).

الشركات غير المساهمة: تنصح شركات القطاع الخاص غير المساهمة أن تطبق المعايير لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري الداخلي وفي تعاملها مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتجه مجلس معايير المحاسبة الولية إلى إقرار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فهو الآن بصدد إقرارها ويتوقع تقديمها خلال شهر تشرين الأول 2007 ، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات تلك المؤسسات . وهكذا سيكون للبلدان العربية إمكانية اعتماد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية العامة للمؤسسات الكبرى ومعايير مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5. انتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

(1) أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(2) في عام 2002 أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة . وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005 وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا, بما في ذلك فرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة. ويعني هذا التشريع أن تحل في أوروبا المعايير الدولية محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا.

(3) في أوروبا تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 38 دولة في عام 2005 , بما في ذلك روسيا واكرانيا والدول الاسكندينافية.

(4) هناك توجه عام لتبني المعايير الدولية , ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير الزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط .

(5) يقدر أن أكثر من 70 دولة طلبت من شركاتها المدرجة في البورصات الوطنية تطبيق المعايير الدولية عند اعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام 2005

(6) البلدان العربية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي : مصر , البحرين , الأردن , الكويت , لبنان , عمان , قطر , الإمارات العربية المتحدة . يضاف لذلك أن بلدانا عربية أخرى تتبنى معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل السعودية ودول المغرب العربي والعراق.

6. قائمة بالمعايير النافذة المفعول لعام 2006

ملاحظة هامة:

التسمية القديمة : 1973-2001 " معايير المحاسبة الدولية " IAS

التسمية الحالية : منذ 2001 " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " IFRS

(1) أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية /41/ معيارا , وفي إطار سياسة التحسين المستمر فقد قامت اللجنة بإعادة صياغة وحذف بعض المعايير , بحيث بقي منها في عام 2006 فقط 31 معيارا نافذ المفعول.

وفيما يلي قائمة بمعايير المحاسبة الدولية IAS :

المعيار 1: عرض البيانات المالية .

المعيار 2: المخزون .

المعيار 7: بيان التدفق النقدي .

المعيار 8: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .

المعيار 10: الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية .

المعيار 11: عقود الإنشاء .

المعيار 12: ضرائب الدخل .

المعيار 14: تقديم التقارير حول القطاعات .

المعيار 16: الممتلكات والمصانع والمعدات .

المعيار 17: عقود الإيجار .

المعيار 18: الإيراد .

المعيار 19: منافع الموظفين .

المعيار 20: محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية .

المعيار 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .

المعيار 23: تكاليف الاقتراض .

المعيار 24: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة .

المعيار 26: المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد .

المعيار 27: البيانات المالية الموحدة والمنفصلة .

المعيار 28: المحاسبة والاستثمارات في المنشآت الزميلة .

المعيار 29: التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع .

المعيار 30: الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة .

المعيار 31: الحصص في المشاريع المشاركة .

المعيار 32: الأدوات المالية : الإفصاح والعرض .

المعيار 33: حصة السهم من الأرباح .

المعيار 34: التقارير المالية المرحلية .

المعيار 36: انخفاض قيمة الأصول .

المعيار 37: المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة .

المعيار 38: الأصول غير الملموسة .

المعيار 39: الأدوات المالية : الاعتراف والقياس .

المعيار 40: الاستثمارات العقارية .

المعيار 41: الزراعة .

(2) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB منذ عام 2001 /7/ معايير دولية لإعداد التقارير المالية IFRS .

وهذه المعايير هي :

المعيار 1: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى .

المعيار 2: الدفع على أساس الأسهم .

المعيار 3: اندماج الأعمال .

المعيار 4: عقود التأمين .

المعيار 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة .

المعيار 6: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية .

المعيار 7: الأدوات المالية : الإفصاحات .

* - أهمية معايير المحاسبة الدولية لدفع النمو

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلى وبين معايير المحاسبة الدولية. ولكن لتحقيق درجة اكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة العالمي يجب توافر المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث هذا التوافق. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج الأمر إلى توافر ميثاق فعال لأسلوب ممارسة سلطات الإدارة corporate governance ودرجة اكبر من الاستقلالية على مستوى مجالس الإدارات. وأخيرا يجب أن يتضمن إطار المساءلة العالمي بعض معايير الفعالية غير المالية حتى تتمكن الشركات من إعداد التقارير حول أنشطتها في مجال المسئولية الاجتماعية مع تحديد درجة الإفصاح حول المعلومات المالية التي تتسم بالحساسية الشديدة.

إن التطورات الأخيرة في التجارة العالمية من شأنها أن تؤدى إلى موجة جديدة من تخفيف القواعد والإجراءات وإصلاح الاقتصاديات المحلية. أن الطلب على رؤوس أموال الإعمال التي يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. وبتعبير مباشر نقول أن هؤلاء الذين يسعون إلى تعبئة الموارد المالية سيحتاجون إلى إيجاد توافق بين أسلوبهم المحلى في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين معايير المحاسبة العامة الأمريكية وهى المعايير المعمول بها في إعداد التقارير فى أسواق رأس المال الرئيسية في العالم.

معايير المحاسبة الدولية

إن وضع واستخدام معايير المحاسبة الدولية وحده لايكفى لتحقيق نوع النمو الاقليمى الذي نتوقعه للأعمال. غير أن توفيق معايير المحاسبة الدولية مع المعايير المحاسبية لسوق رأس المال الامريكى سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية. وتقوم الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية بالعمل مع عدة مؤسسات ومنتديات لوضع إطار مقبول عالميا لإعداد التقارير المالية.

وعبر السنوات الماضية، أدركت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية أن الشركات الأجنبية تتخذ قرارها بشأن بيع السندات في الولايات المتحدة لعدة أسباب لا يرتبط معظمها بالقوانين والقواعد الأمريكية ولكن بعض تلك الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها لاستخدام القواعد المحاسبية الأمريكية كسبب لعدم إدراجها في أسواق المال الأمريكية. وقد فضلت هذه الشركات عدم إدراجها في الولايات المتحدة على استخدام معايير محاسبية لم تشارك في وضعها. وبالتالي قد يصبح قبول البيانات المالية التي تم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية دون شرط التوافق مع المعايير الأمريكية العامة سببا في زيادة عدد الشركات الأجنبية المدرجة في أسواق المال الأمريكية.

إلا أن هناك عوامل أخرى يمكنها الاستمرار في إعاقة دخول الأجانب إلى الأسواق الأمريكية. فعلى سبيل المثال، عبرت بعض الشركات الأجنبية عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الأمريكية. كما قد تتعرض الشركات الأجنبية لضغوط محلية للاحتفاظ بالطرح الأولى لسنداتها في أسواق البلد الأم.

وحاليا، لا تسمح الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية للشركات الأجنبية بطرح أسهمها الخارجية في سوق نيويورك قبل إصدار بيان مالي يتبع المعايير المحاسبية الأمريكية العامة بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة مالية تؤدى إلى تحديد دخول الشركات الأجنبية أسواق المال الأمريكية وتعطل حصول الولايات المتحدة على الاستثمار الخارجي. إن حجم الاستثمار الكامن يعتبر حجما هائلا إذا أخذنا بعين الاعتبار إن من بين الشركات الأجنبية الرئيسية التي يزيد عددها عن 2000 شركة، لا تزيد نسبة الشركات المسجلة بها في بورصة نيويورك عن 10%. ويعتقد الكثيرون إن الولايات المتحدة ستخسر شهرتها العالمية لصالح أسواق لندون وبعض الأسواق الأوربية الأخرى ما لم يتم تعديل السياسة الأمريكية.

إذن يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون في دخول أسواق رأس المال في دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق وهى متطلبات تختلف من سوق إلى أخر. ومع تغير تلك المتطلبات من سوق إلى أخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة ويكون هناك عدم كفاءة في التدفق الرأسمالي عبر الحدود. وتعمل الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية مع القائمين على التشريعات الخاصة بالأوراق المالية في أماكن متعددة من العالم على تقليل الاختلافات بين التشريعات والقواعد.

وقد تتغير السياسات المحاسبية العالمية قريبا حيث يعمل واضعو القواعد المحاسبية في جميع إنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق. وفى مقدمة الهيئات التي تعمل من اجل هذا الهدف اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) التي تهدف

إلى وضع معايير محاسبية تؤدى إلى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم. وقد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير بل قامت خلال العام الماضي بقبول ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية فى مجال بيانات التدفقات النقدية وأثر التضخم المفرط وتسجيل السندات الخارجية. ولكن يبدو أن الإجماع العام مازال يعتقد انه قبل تحقيق تقدم حقيقي في مجال التوافق، يجب أن تتاح لواضعي المعايير الدولية المزيد من الموارد والمشاركة الفعالة من قبل الإطراف الرئيسية.

وقد ساهمت عدة عوامل في الوصول إلى هذا التوافق. فالشركات الكبرى التي تعمل عبر الحدود بدأت في تطبيق معاييرها المحلية بأسلوب يتوافق مع معايير اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية أو المعايير المحاسبية الأمريكية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المعايير المحاسبية المستخدمة على مستوى راق ويجب أن يصاحب ذلك بنية أساسية قادرة على فهمها وتطبيقها وعلى تحديد وحل القضايا والإشكاليات التي قد تنشأ عن التطبيق بشكل سريع. تتضمن عناصر تلك البنية الأساسية عناصر بشرية تتمتع بالاستقلالية والقدرة على وضع معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة وشركات للمراجعة الداخلية تتمتع بالكفاءة والفعالية على المستوى العالمي وتتوافق مع معايير المهنة والقدرة على مراجعة ودراسة وفحص القواعد والإجراءات.

أسلوب ممارسة سلطات الإدارة

يدل تعبير "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة corporate governance" على "الإجراءات والهياكل التي تدار من خلالها أعمال وشئون الشركة من اجل تعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل من خلال تعزيز الأداء والمساءلة بالشركة مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة". وهناك حاجة ضرورية لتبنى قواعد فعالة لأسلوب ممارسة سلطات الإدارة مع زيادة درجة العولمة.

ومن اجل وضع وإصلاح نظم أساليب ممارسة سلطات الإدارة يجب القيام أولا بالتعرف على المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والتي تبنتها الحكومات أعضاء المنظمة. وتشمل تلك المبادئ حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية للمساهمين ودور مختلف أصحاب المصالح في أسلوب ممارسة سلطات الإدارة والشفافية والإفصاح ومسئوليات مجلس الإدارة. وتوفر الخطوط العريضة لتلك المبادئ قدر كبير من التفاصيل حول وظائف المجلس في حماية الشركة والمساهمين بها وأصحاب المصالح المختلفة. ويتضمن ذلك عناصر مختلفة مثل إستراتيجية الشركة والمخاطر التي تواجهها ومكافأة الإدارة التنفيذية وأداء تلك الإدارة إلى جانب النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير.

العولمة

لقد غيرت العولمة والتقدم التكنولوجي طريقة تنظيم الأعمال والحكومات والمجتمعات. ويعتبر نموذج الأعمال الجديد من

القوى الدافعة وراء هذه التغيرات. نموذج الأعمال الجديد هذا يعد فلسفة للتنظيم البشرى تعتمد على العمل الجماعي وحفز الأفراد وتقليل الفاقد بما في ذلك تكلفة عدم الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية وبناء البنية الأساسية اللازمة لخلق المعرفة.

أن الفروق في التصنيف بين نموذج الأعمال القديم والجديد قد تكون فروق زائفة ولكن المهم هنا هو أن تقوم المعايير المحاسبية الدولية بجعل العلاقات والتحالفات الإستراتيجية في الشركات أكثر شفافية.

إن أسلوب استجابة الدول النامية للقوى الراهنة الدافعة للعولمة سيكون لها أثر رئيسي على مستوى المعيشة ومعدلات النمو ونوعية الحياة وعمليات التنمية في تلك الدول في العقود القادمة. أن تطبيق نموذج الأعمال الجديد سيقابل في الدول النامية التي تفتقر إلى مؤسسات راسخة مقاومة أقل من الدول المتقدمة ذات المؤسسات الأكثر تطورا ورسوخا.

وبالطبع سيكون من الصعب تبنى نموذج الأعمال الجديد في الدول التي تتسم بجمود هياكل إدارة الشركات وجمود الهياكل السياسية وتنتشر تلك الهياكل بشكل اساسى في المجتمعات التي تشيع فيها الصراعات أو التوترات. ونتيجة لذلك ستتخلف تلك الدول عن ملاحقة تلك الموجة من موجات العولمة بدرجة أكبر من تخلفها عن ملاحقة أمواج العولمة السابقة. وهناك بعض الدول النامية التي تتسم بالمرونة والتي يمكنها التكيف بشكل سريع ولكنها قد تواجه صعوبات في وضع الأطر المؤسسية اللازمة لهذا التغيير. ولا نستطيع الفصل إذا كان تطبيق نموذج الأعمال الجديد سيؤدى إلى استفادة أم خسارة الدول النامية حيث يعتمد ذلك بشكل كبير على كيفية استجابة حكومات تلك الدول.

يتمثل اتجاه التغيير في المستقبل في مرونة الإنتاج ومرونة الهياكل التنظيمية ولذلك يجب على كثير من الدول النامية الاستمرار في تحسين نوعية النظم التعليمية وهياكل البنية الأساسية وبشكل خاص الاتصالات والنقل حيث يساعد ذلك في تمكينها من المنافسة بشكل أكثر كفاءة في الأسواق المحلية والإقليمية بل وبالنسبة لبعض الصناعات في الأسواق العالمية.

الاستنتاج: يمكن القول ببساطة إننا في حاجة في مزيد من الشفافية والمساءلة. ففي الواقع يحتاج إطار المساءلة العالمي إلى جهود كبيرة من جميع الأطراف. أن الازدهار في القرن الواحد وعشرين يحتاج إلى براعة أطراف كثيرة في التنسيق بين أنشطة مختلف الأطراف على جانب العمالة وأيضا على جانب أصحاب الأعمال وعلى الموازنة بين احتياجات أصحاب المصالح المختلفين والحكومات والمشرعين

* ـ معايير المحاسبة المصرية

- صدرت المعايير المصرية الجديدة للمحاسبة بموجب قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محي الدين رقم 243 لعام 2006 و تحل المعايير الجديدة محل معايير المحاسبة الجاري تطبيقها حاليا والتي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي 503 لسنة 1997، 345 لسنة 2002.
- أعدت معايير المحاسبة المصرية - والتي يبلغ عددها 35 طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات.
- تتضمن المعايير الجديدة تمهيدا يعد جزء لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية و يتضمن التمهيد أن يتم مراعاة ما يلي :

1. تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات .
2. تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة و في هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات و إفصاح و عرض.
3. قد تحتاج إدارة المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل و التقييم و اتخاذ القرار، و في هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم و بيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات و الإفصاح و العرض الواردة في معايير المحاسبة المصرية . ويجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أي لبس لدى مستخدمها قد يؤدى إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية المعتمدة و المنشورة .
4. يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار . بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل و تمثل نص المعيار في حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار و يجب في كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة .
5. تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها و تعديل أرقام فقرات المعيار التالية . وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير وعدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها في معايير أخرى .
6. يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها. وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادي للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة و الظروف المحيطة .

*** - قائمة المعايير المصرية .**

المعيار رقم (1) عرض القوائم المالية
المعيار رقم (2) المخزون
المعيار رقم (4) قوائم التدفق النقدي

المعيار رقم (5) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء
المعيار رقم (7) الأحداث التالية لتاريخ الميزانية
المعيار رقم (8) عقود الإنشاء
المعيار رقم (10) الأصول الثابتة وإهلاكاتها
المعيار رقم (11) الإيـــــراد
المعيار رقم (12) المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية
المعيار رقم (13) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
المعيار رقم (14) تكلفة الاقتراض
المعيار رقم (15) الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة
المعيار رقم (17) القوائم المالية المجمعة و المستقلة
المعيار رقم (18) الاستثمارات في شركات شقيقة
المعيار رقم (19)الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة
المعيار رقم (20) القواعد و المعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي
المعيار رقم (21) المحاسبة و التقرير عن نظم مزايا التقاعد
المعيار رقم (22) نصيب السهم في الأرباح
المعيار رقم (23) الأصول غير الملموسة
المعيار رقم (24) ضرائب الدخل
المعيار رقم (25) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
المعيار رقم (26) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
المعيار رقم (27) حصص الملكية في المشروعات المشتركة
المعيار رقم (28) المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة
المعيار رقم (29) تجميع الأعمال
المعيار رقم (30) القوائم المالية الدورية
المعيار رقم (31) اضمحلال قيمة الأصول
المعيار رقم (32) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة
المعيار رقم (33) التقارير القطاعية
المعيار رقم (34) الاستثمار العقاري
المعيار رقم (35) الزراعة
المعيار رقم (36) التنقيب عن و تقييم الموارد التعدينية
المعيار رقم (37) عقود التأمين
المعيار رقم (38) مزايا العاملين
المعيار رقم (39) المدفوعات المبنية على أسهم

انتهي

شكر وتقدير للدكتور / مصطفي المنياوي

علي إتاحة تلك الفرصة الشيقة في القيام بهذا البحث الذي أفادني كثيرا.

الباحث:

الطالب/ أيمن مصطفي إبراهيم غازي

المراجع التي تم الاستعانة بها عبر الانترنت

/http://sqarra.wordpress.com/accen

http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=464